

الفصل الخامس

خبرات عالمية في صنع السياسة التعليمية

عند الإعداد أو التخطيط لوضع مشروع أو سياسة أو إصلاح تعليمي، لا بد أن تكون هناك رؤية واقعية لما هو موجود، وتصور واضح لما هو متوقع أو مطلوب في المستقبل، لأن هذا من أساسيات أو مقومات الإعداد الجيد، وعندما تدعم هذه الأفكار أو المشاريع بخبرات تعليمية ناجحة فلا شك أن ذلك يعطيها أفقا أوسع وثراء أكبر، فنجاحتها يجعل من المفيد التوقف عندها والاستفادة منها قدر المستطاع.

ويجب أن يكون انتقاء تلك الخبرات انتقاءً واعياً ومدركاً، وليس اقتباساً حرفياً دون أدنى تعديل أو مواءمة، فالنقل بهذا الشكل لا شك أنه لن يجدي ويكون كمن يضع نبتة في مناخ غير مناخها.

في هذا الكتاب تم اختيار ثلاث خبرات عالمية رائدة في مجال صنع السياسة التعليمية، لما أظهرته تلك التجارب من نجاح كبير في مجتمعاتها، بل إن بعض نجاحها انعكس على العالم أجمع، وتلك الدول هي اليابان وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

فاليابان دولة تتكون من أرخبيل جزري يتناثر على ضفاف المحيط الهادي، في الجزء الشرقي من قارة آسيا، واسم يعني



الكثير بالنسبة لكل من يهتم بالتعليم والتطور والتنمية، فهذه الدولة لا يغيب اسمها عن الدراسات الإنسانية، لما تحمله من خبرات زاخرة وغنية، فهي دولة تنفرد في أكثر من مجال، حتى موقعها الجغرافي يحمل المفارقات، فالطبيعة الخلابة والغابات والمناخ على سطح أرضها، ومن جانب آخر تثور منها الحمم والبراكين وتهزها الزلازل.

وتاريخها السياسي لا يقل غرابة عن موقعها، فالصراعات الداخلية التي طغت على العلاقات المحلية، ثم الانعزال عن العالم والتقوقع في الجزر بعيدا عن العالم ورفض أي اتصال أو احتكاك ثقافي، أعطت اليابان تركيبة اجتماعية ونفسية خاصة، واستمرت قرابة قرنين من الزمان في عزلة سياسية واقتصادية عندما استولت أسرة (توكوجاوا) على الحكم عام ١٦٠٣م، ولم تخرج من عزلتها القسرية إلا عام ١٧٩٠م، نتيجة للضغوط المستمرة والمستميتة لفتح أبوابها للعالم الخارجي، لتستجيب شيئا فشيئا حتى عادت للعالم، ويشد عودها، ثم تبدأ حركات التوسع وغزو جيرانها.

واستمرت اليابان في هذا النهج التوسعي الذي صبغ طبيعة الحياة بهذه الصبغة، والتي لم يسلم منها حتى النظام التربوي، القائم على التربية العسكرية والروح القتالية الانتحارية، إلى أن كان عام ١٩٤٥م عندما أحالتها القنابل النووية إلى دمار شامل في هيروشيما ونجازاكي، في سابقة تاريخية لم يمر على البشرية مثلها، ولتخضع لاحتلال أمريكي استمر سبع سنوات، استجابت من خلاله اليابان لكل ما يطلب منها، وعندما انتهى الاحتلال



الأمريكي، خرجت اليابان بشكل جديد وبقوة جبارة، لتصبح خلال ثلاثة عقود من الدول المتقدمة.

ولكن خروج اليابان بهذه القوة وبهذا الشكل أصبح ظاهرة فريدة في تاريخ الشعوب، بل مثالا يحتذى به، لتجرى الدراسات والأبحاث حولها، وعلى رأس الدول التي اهتمت بهذه الدراسات الولايات المتحدة التي كانت بالأمس تحتلها وتحاول أن توجهها كيف ومتى شاءت، لتخرج كل الدراسات والأبحاث بنتيجة مؤداها أن النظام التعليمي كان حجر الأساس في نهضة اليابان وتطورها، وهو من قاد الدولة المسحوقة والمهزومة نفسيا وفكريا وعسكريا إلى مكانة مرموقة، علما بأن دوجلاس ماك آرثر الحاكم العسكري الأمريكي لليابان إبان احتلالها لليابان، وقف عام ١٩٥١م أمام مجلس الشيوخ قائلًا عن اليابان بأنها ووفق المدنية الحديثة أشبه بصبي في الثانية عشرة من عمره، مقارنة بتطورنا حيث نحن في الخامسة والأربعين، كذلك قال خروتشوف عام ١٩٥٨م بأن اليابانيين ليس لديهم إلا الزلزال والبراكين، ليحذو ديغول حذوهم مصرحا بأن اليابان أمة من بائعي الترانزستور^(١).

لذلك كله تعد التجربة اليابانية تجربة مفيدة ومتميزة، سعت للتطور وحققته من خلال الاستفادة من كل ما هو جديد في العلم

(١) باتريك سميث (٢٠٠١) اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،، عدد ٢٦٨، ص ٣٩٤.



والعمل، وفي المقابل تستفيد من إرث ثقافي كبير وعريق، وهنا نجحت بالمزج بين المستجد والموروث، ولتكون النتيجة الظاهرة للعيان التطور الكبير في العديد من المجالات.

أما إنجلترا أو بريطانيا العظمى الأرض التي يوما ما كانت لا تغيب عنها الشمس، بفضل توسعها وسيطرتها على أغلب دول العالم، ما بين انتداب واستعمار واحتلال ووصاية، هذه المملكة التي سادت وصالت وجالت، انكشفت وتقوقعت في جزرها في غرب أوروبا تاركة كل أمجادها وآثارها في الدول التي خضعت لها، وأهم ما تركته ثقافتها ولغتها الإنجليزية، وفلسفتها التجريبية.

وأهم ما يميز الثقافة الإنجليزية المحافظة على التقاليد العريقة للمجتمع الإنجليزي، والتفاني من أجل تثبيت القيم السائدة، لذلك جاءت فلسفتها صارمة وأحيانا متطرفة، فهي واقعية في عمقها وطرحها، لتكون نواة فلسفات أخرى كالبرجماتية على سبيل المثال.

وللتعليم في إنجلترا تاريخ شأنه شأن قطاعات مجتمعية أخرى، لذا كان الإصلاح التربوي دائما انعكاسا لواقع معين وظروف تاريخية طارئة أو مستحدثة، كما أن التعليم بشكله وواقعه الحالي مر بخبرات وتجارب وحركات إصلاح كبيرة، بعضها كان شاملا وبعض منها جزئيا، وتحول من سيطرة الكنيسة إلى سيطرة الدولة، مع غياب كان واضحا عن ديمقراطية التعليم وتكافؤ



الفرص في بداياته، حيث غابت رعاية الدولة للتعليم في بداياته ولم تتعد الدعم المالي، ليتطور هذا الاهتمام ليصبح توجيهاً وتشريعاً ودعماً، بالإضافة لحركات الإصلاح المتعاقبة حسب الفترة الزمنية وظروف وجود هذا الإصلاح.

وخلال فترات الإصلاح ولاسيما السنوات الأخيرة منه، كان هناك شعور كبير بمشكلات التعليم والخلل الواضح في بعض جوانب السياسة التعليمية، والتي عكستها الأوضاع المتردية في إنجلترا، وهذا ما تناولته حكومة المحافظين في تقريرها حول التعليم عام ١٩٨٥م بما يعرف بالورقة البيضاء^(١).

لذلك كله كانت تجربة الإصلاح التعليمي وصنع السياسة التعليمية في إنجلترا جديرة بالاهتمام شأنها شأن الدول التي وقفت وقفة موضوعية وجريئة في دراسة أبعاد مشاكلها التعليمية، وليدرك المجتمع بجميع مؤسساته أهمية الإصلاح التعليمي، ويكون النقاش على مستوى البرلمان والحكومة، وليصبح أيضاً التعليم بحق مسؤولية المجتمع ككل، ومن هنا يمكن القول بأن التعليم في إنجلترا وبشكله الحالي مر بحالة مخاض عسيرة لظروف ومعطيات كثيرة، أحاطت بالنظام التربوي، وما صاحب حركة الإصلاح التربوي وما سبقها من قلق شعبي كبير ومشاركة إعلامية

(١) ليونارد كانتور (١٩٩٥) التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة، ترجمة

محمد بن شحات الخطيب، الرياض، مكتبة العبيكان، ص ٢٢٦.



واسعة جعلت من الاهتمام بالتعليم مسألة لا مناص منها ودفعت القائمين على التعليم بالبحث عن أنجع الطرق للخروج بالتعليم من أزمته، مع تحديد مساره

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حصلت لها مفارقة غريبة مع خصمها القديم الاتحاد السوفييتي (سابقا) ففي عام ١٩١٧م وبعد نجاح الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي وقف رجال التعليم وقفة صريحة لتقويم الوضع التعليمي والتربوي، وكيف يمكن للحاق بركب الحضارة بعد سنوات الحكم القيصري، وأول عمل تم تحديده، ما الفرق بين المستوى التعليمي بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلوا إلى أنهم يحتاجون إلى ٣٦٠ سنة حتى يصلوا إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

أمام هذا التحدي وجهوا جل اهتمامهم للتعليم والنظام التربوي لإحداث تغيير جذري، وما إن حل عام ١٩٥٧م حتى كانت مفاجأتهم للعالم بإطلاق (اسبوتيك) المركبة الفضائية الروسية، لتشكل تحديا واضحا وصدمة حضارية وثقافية للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تبحث عن عوامل النهوض وإعادة زمام التفوق لها.

ولم يكن خوف الولايات المتحدة علميا فقط، ولكن كان الجانب السياسي والاقتصادي أيضا من مبررات ذلك الخوف، ولا سيما أن الولايات المتحدة وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت تبسط نفوذها



على العالم، مما جعلها تعيد قراءة واقعها التربوي والتعليمي بصورة نقدية متأنية، وهذا دفعهم لأن يولوا التعليم أهمية كبيرة، وما هي إلا سنوات حتى أنزلت الولايات المتحدة الأمريكية أول إنسان على سطح القمر، ولتصل لما نراه اليوم من تقدم وتطور في أكثر من مجال.

لذلك كله يمكن القول بأن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الإصلاح التعليمي تعد تجربة رائدة وذات أهمية كبيرة، بل تستحق القراءة والاستفادة مما قدمته للتربية من دراسات وسياسات وبرامج وخطط إصلاحية وسوف نتناول هذه التجارب في الصفحات الآتية مع بيان آلية صنع السياسة التعليمية وكيفية الاستفادة منها.

أولاً: تجربة اليابان في صنع السياسة التعليمية:

التعليم في اليابان:

بداية لا بد من التأكيد على أن أي نظام تعليمي، لا ينطلق من فراغ، ولا يعيش بمعزل عن نظم المجتمع الأخرى، فهو يشكل مع تلك النظم وحدة عضوية تتفاعل فيما بينها، والنظام التربوي يتكون عبر مراحل متلاحقة يمر بها المجتمع، وأياً كانت هذه المراحل من حيث القوة أو الضعف، والنجاح أو الإخفاق.

والنظام التعليمي الياباني بشكله الحالي مر بمراحل تطوير وإصلاح، وعكس في كل مرحلة من مراحل طبيعته المجتمع، وأهداف السلطة الحاكمة وسياستها التعليمية سواء كانت ضمنية



أم صريحة من خلال التشريعات والقوانين والقرارات التي تصدرها، وقد مر النظام الياباني في حركاته الإصلاحية بمراحل متتالية، كانت المرحلة الأولى من عام ١٦٠٣ إلى ١٨٦٨م، حيث تولت أسرة (طوكوجاوا) الحكم، وبدأ الاهتمام بالتربية بشكل واضح وجاءت متزامنة مع توجهات الحاكم العسكري (الشوجان)، وكانت التربية تسيير باتجاهين، الأول عسكري والثاني أخلاقي، وكان الهدف من التربية إعداد محاربين أقوياء، وقد استمدت التربية فلسفتها من العقيدة الكنفوشية، بالإضافة للمهارات العسكرية والفنية التي يحتاجها الشخص للتمكن من خدمة الحكومة.

وقد اهتمت السلطة أيضا بتعليم الشعب في كل الأقاليم سواء في المدن أو الأرياف، لتحقيق اليابان نسبة لا بأس بها في مجال تعليم الشعب لتصل في نهاية فترة حكم الطوكوجاوا إلى ٢٠٪^(١)، وقد ركز التعليم في هذه الفترة على القراءة والكتابة والحساب، بما يساعد العامة على فهم التعاليم التي كانت تتم في المعابد.

ثم المرحلة الثانية من ١٨٦٨م إلى ١٩١٢م، وفي هذه الفترة قام الإمبراطور مييتسو - هيتو الملقب بالميجي بحركة إصلاحية تعليمية شاملة، وقد كان يطمح بأن يطور اليابان ويستفيد من كل الخبرات الموجودة، وقد رأى أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بتطوير

(١) محمد عبد القادر حاتم (١٩٩٨) أسرار التقدم في اليابان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٤١٨.



التعليم الذي أولاه اهتماما كبيرا، مما جعله يصرح في اليمين الدستوري الذي أداه عام ١٨٦٨م أنه سيتم البحث عن المعرفة واقتفاء أثرها في كل أنحاء العالم، وهذا جعل القائمين على التعليم وبتوج.. يهات الإمبراطور يسيرون باتجاهين، الأول: إرسال أعداد كبيرة من الطلاب والشباب الياباني إلى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التعلم ومعرفة كل الأسرار التي تتعلق بالتكنولوجيا الغربية، أما الاتجاه الثاني: فقد اعتمد على جلب الخبراء لليابان، ليساعدوا في التخطيط والتنفيذ للتعليم، بالإضافة لبناء المصانع وسكك الحديد والزراعة والمجالات كافة.

وأمام هذه البدايات الإصلاحية تم إنشاء وزارة التربية عام ١٨٧١م، والتي سارت وفق نظام مركزي صارم، ثم يعلن في السنة التي تليها عن دستور خاص بالتعليم، من أهم بنوده^(١):

- ١- ضرورة نشر التعليم بين أفراد الشعب الياباني ولجميع طبقاته.
- ٢- أن يعم التعليم جميع مناطق اليابان.
- ٣- عد التعليم نوعا من الاستثمار البشري.
- ٤- التركيز على جميع المعارف والعلوم.

بعد الحرب العالمية الثانية، وقعت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي مدة سبع سنوات، لتبدأ عمليات تغيير شاملة للنظام

(١) تيدمان (د ت) اليابان الجديدة، ترجمة وديع سعد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص ٢٠ - ٢٢.



التعليمي بصورة مقصودة كان الهدف منها إبعاد الجوانب العسكرية عن التربية اليابانية، وإدخال المفاهيم الديمقراطية، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٦م بإرسال بعثة لدراسة الواقع التربوي الياباني وتقديم توصيات تتحقق من خلالها الأهداف الأمريكية في التعليم الياباني، وكانت من أهم توصيات أو توجهات تلك اللجنة^(١):

- ١- تفتيت المركزية الشديدة التي كانت تسود النظام التعليمي الياباني.
- ٢- تطبيق السلم التعليمي الأمريكي.
- ٣- الاهتمام بتعليم الكبار.
- ٤- التعليم إلزامي ومجاني مدة تسع سنوات.
- ٥- الإعداد الجيد للمعلمين.

وفي مجال صنع القرار وبناء السياسات التعليمية، أخذت اليابان بعد خروج الولايات المتحدة تتجه نحو المركزية، بعد أن عملت الولايات المتحدة على تفتيتها أثناء احتلالها لليابان وكان الهدف إضفاء الصفة اليابانية على التربية، واستمر التعليم في هذا الاتجاه حتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، عندما بدأت حركة إصلاحية جديدة للتعليم.

(١) شبل بدران (٢٠٠١) التربية المقارنة - دراسات في نظم التعليم، طبعة ٣، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٢٧٣.



وإلى جانب هذا الاهتمام من قبل السلطات الحاكمة، كانت هناك مراسيم وتشريعات وقوانين توجه العمل التربوي، ففي عهد الميجي بدأ العهد ببيان يوضح فلسفة وأهداف التعليم، وكذلك المواد التي تنص دستوريا على التعليم، أو من خلال مواد قانون التعليم عام ١٩٤٧م.

وقد قامت الإدارة التعليمية في اليابان في مستوياتها العليا على المركزية في العمل، وهذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقويضه، ولكن اليابانيين نجحوا في إعادة نظام التعليم المركزي إلى وزارة التعليم فيما بعد^(١)، وبذلك تكون اليابان هي من يصنع سياسة التعليم ويتابع خطط تنفيذها وتقويمها.

صنع وتنفيذ سياسة التعليم في اليابان:

نظام الإدارة التعليمية في اليابان نظام مركزي، وقد اقتبست هذا النمط من نظام الإدارة في فرنسا، ويتم العمل الإداري على مستويات ثلاثة: المستوى الوطني، ثم الإقليمي ثم المحلي، ويمكن توضيح مهام كل إدارة بالآتي:

١ - إدارة التعليم على المستوى القومي:

تعد وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة، أعلى سلطة مركزية للتعليم في اليابان، ويرأسها وزير يتم تعيينه عن طريق

(١) أدوين رايشاور (١٩٨٩) اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٣٦، ص ٢٤٨.



رئيس الوزراء، الذي هو -أساسا- عضو منتخب في المجلس التشريعي الوطني، ويكون دور وزارة التربية في الخطوات الأولى للتعليم إعداد ميزانية التعليم، واقتراح القوانين والتشريعات المنظمة له، ولا تتفرد وزارة التربية بهذه الخطوة، بل يشاركها مجلس الوزراء ومجلس النواب.

ويتم صنع السياسة التعليمية عن طريق وزارة التربية، التي تضم ثلاثة عشر مجلسا استشاريا دائما، وأعضاؤه يعينون بقرار وزاري، وهم من تخصصات عدة.

٢ - إدارة التعليم على مستوى الولاية:

تنقسم اليابان على مستوى الإدارة التربوية إلى ٤٧ ولاية، وكل منها ينقسم بدوره إلى عدد من البلديات المحلية، ويدير التعليم مجلس يعمل بوصفه هيئة مركزية في الولاية، ويتكون المجلس من خمسة أعضاء يعينهم محافظ الولاية، بعد موافقة مجلس الحكم الإقليمي، وينتخب المحافظ والمجلس الأعلى من قبل الشعب، ومدة هذا المجلس أربع سنوات.

كما يقوم مجلس التعليم الإقليمي بتعيين مفتش عام للتعليم، يعد المسؤول الأول عن تنفيذ السياسات والإجراءات التي يقترحها أو يقرها المجلس، ولا يتم التعيين إلا بموافقة وزير التربية، وقد أوضحت بعض الدراسات⁽¹⁾، أن هناك ولايات تعد رائدة في مجال

(1) Takehako Kariya and James E . Rosenbaum (1999) **Bright: Unintended Consequences of Detracking Policy in Japan** , American Journal of Education , 107 May, University of Chicago . P 217.



تطوير التعليم وسياساته، حيث يطلق عليها ولايات عريقة مثل كيوتو وكوشي لأنها تقوم بإرسال عدد كبير من طلابها إلى الجامعات العليا، بالإضافة لما يعرف أيضا بالولايات التقدمية والولايات التقليدية.

٣ - إدارة التعليم على المستوى المحلي:

المستوى الثالث بالنسبة للإدارة التعليمية، يأتي على مستوى البلديات، فلكل بلدية مجلس للتعليم مهمته إدارة شؤون التعليم والعلوم والثقافة، ويتكون هذا المجلس من خمسة أعضاء، يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم المحلي.

صنع السياسة التعليمية في اليابان:

أهم ما يميز التعليم في اليابان خلال مراحل الإصلاح وجود سياسة تعليمية، وهذا بحد ذاته ساعد على سهولة تنفيذها ومن ثم تقويمها، حيث بدأت تهدف لنشر التعليم والقضاء على الأمية، إلى أن وصلت إلى النظر للمتغيرات الحديثة مروراً بديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، بل إن التطور في السياسة التعليمية لليابان جعلها تركز على الاهتمام المبكر بنوعية التعليم، لذلك فاقت الولايات المتحدة في مجال تزويد المدارس العليا للجامعات بالطلبة المتميزين^(١).

(1) Hoirhi Omo (2001) Who goes to college? Features of Institutional Tracking in Japanese Higher Education , The University of Chicago press , p 161 .



وباستعراض منجزات التعليم الياباني يتضح مدى النجاح الذي حققته السياسة التعليمية، والتي يرجع نجاحها إلى بعض العوامل منها:

١- أن التعليم في اليابان كان دائماً من أولويات السلطة الحاكمة، وهذا أعطاه دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً، وهذا يرجع لقناعة السلطة بأهمية التعليم، ودوره في تنمية المواطن وتثقيفه وتعليمه، وعد التعليم استثماراً بشرياً مهماً، استطاعت أن تحصده على المدى البعيد، لتصل اليابان إلى ما وصلت إليه الآن.

٢- أن التشريعات والقوانين المكتوبة أو الخطابات السياسية، بالإضافة للسياسات الضمنية، شكلت موجهاً ومرشداً للسياسة التعليمية في اليابان، أي أن السياسة التعليمية كانت تصنع وتنفذ بشكل مدروس وليس عشوائياً.

٣- ارتبطت السياسة التعليمية ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة الاجتماعية اليابانية، وبذلك كانت لصيقة لثقافة وأفكار المجتمع، أي أنها لم تكن مغتربة أو منفصلة عن فلسفة وأهداف المجتمع الياباني.

٤- استفادت اليابان استفادة قصوى من الخبرات التعليمية العالمية والموروث الثقافي الياباني العريق.

٥- السياسة التعليمية في اليابان شارك المجتمع في صنعها وتنفيذها وتقويمها، ومن ثم كان دور المجتمع حافزاً ومؤثراً، لدرجة عدت مسألة التعليم مسألة قومية.



٦- اتسمت السياسة التعليمية اليابانية بالواقعية والعملية، فعند وضعها لم تكن هناك مبالغة في صنعها وآمالها.

٧- الاتساق الواضح بين المركزية واللامركزية في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية.

٨- الدقة والتأني في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية.

آلية صنع وتنفيذ السياسة التعليمية في اليابان:

كانت اليابان في طابعها الإداري العام، تعتمد على المركزية بما في ذلك النظام التعليمي، بل إن الحكومة المركزية كانت تحاول أن تفرض سياسات معينة على الطلاب والمعلمين من أجل تأكيد وتحقيق أهداف خاصة باليابان^(١)، إلا أن اللامركزية أدت دوراً كبيراً في التنفيذ والمتابعة، ويتضح ذلك من خلال الأعمال التي يختص بها كل من المجلس الوطني والمجلس الإقليمي والمجلس المحلي، حيث يتناغم العمل بين تلك المجالس، وهذا يرجع لوجود قواعد وقوانين وتشريعات تنظم وتحدد دور كل من تلك المجالس.

وقبل عملية التنفيذ وتحديد السياسة والعلاقات بين الإدارات التعليمية، هناك تخطيط يحدد المسار الذي تسير وفقه الإدارات، وتوجه التعليم الوجهة التي وضعتها الخطط التعليمية، كما أن

(1) Shogo Ichikawa (1989) Japanese Education in American Eyes: response to William K .Cummings, **Comparative Education** ,London, Vo 25 , N 3 , p 306



التخطيط لا يأتي انفراديا، ولكن يتم عمله بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالعمل التربوي، والمقصود بتلك الأطراف المعلمون والطلبة وأولياء الأمور وكل من له صلة بالنظام التعليمي، ثم يأتي دور وضع الخطط والسياسات التعليمية.

وعندما يراد وضع سياسة تعليمية أو برامج إصلاحية تربوية، فإنها لا تتم بصورة عشوائية، ولكن على شكل مراحل متتابعة، كل مرحلة تمهد لما بعدها، وتسير حسب تسلسل منطقي، وتتم المراحل حسب التسلسل الآتي:

١ - تحليل الواقع التربوي:

والمقصود هنا أن القائمين على التعليم، عندما يريدون وضع سياسة تعليمية أو برامج إصلاحية، فإنهم يبحثون ويحللون الواقع، لمعرفة جوانب القوة والضعف، ومواطن الخلل والتطور، والتحليل يقوم بصورة علمية منطقية، وتتميز هذه المرحلة بالوضوح والشفافية المطلقة، دون اللجوء إلى زخرف الكلمات أو ضبابية الأفكار، أو حتى بعدها عن الواقع، فعلى سبيل المثال، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج تقرير رئيس وزراء اليابان حول أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين، موضحا أن "التقرير يشير بصدق جازح للصعوبات والتحديات التي تواجهها اليابان اليوم، غير أن هذا النقد القاسي لا يتحول إلى لون من ألوان الندب وجلد الذات، بل ينطوي على إيمان شديد بقوة اليابان وقدرتها على



النهوض من عثرتها، وتجاوز أزمتهما الراهنة ومواجهة تحديات الحاضر واستشراف المستقبل^(١).

بعد عملية التحليل والمتابعة، يقدم تقرير أولي حول الواقع التعليمي محددًا فيه جوانب القصور والضعف، أي أن الهدف دراسة الواقع وتحديد المشكلات أو الأفكار التي يراد طرحها في هذه المرحلة.

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب أو الطريقة، ما قام به رئيس الوزراء الياباني ناكاسون عام ١٩٨٧م بطرح فكرة لقاء تعليمي على مستوى عالٍ لمناقشة الإصلاحات التعليمية وكل ما يتعلق بالسياسة المستقبلية للتعليم في اليابان.

من المستجدات في سياسة التعليم في اليابان والاستعداد للقرن الحادي والعشرين، أصدرت وزارة التربية والعلوم والثقافة عام ١٩٩٠م قانونًا أطلق عليه التعليم مدى الحياة، حيث وافق عليه البرلمان لما يحمله من آفاق إصلاحية جديدة، وهذا التعليم يشمل على جميع أنشطة التعليم^(٢).

(١) مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٠) أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ١٠.

(٢) كارو أوكاموتو (١٩٩٩) تربية الشمس المشرقة، ترجمة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ص ٧٦.



٢ - مرحلة وضع التصورات والسياسات:

بعد المرحلة الأولى التي هدفت إلى تحليل الواقع، تأتي المرحلة الثانية، وهي وضع التصورات والسياسات التي ستعالج جوانب القصور ومشكلات الوضع الراهن، أو عند طرح أفكار وسياسات جديدة، ويكون هنا بحث شامل ودقيق لوضع أهم الأفكار والنظريات الإصلاحية أو التشريعات والقوانين أو السياسات التعليمية والأهداف المراد تحقيقها، مع تحديد جهات التنفيذ والمتابعة وفق اختصاصات كل مجلس من مجالس التعليم (الوطني - الإقليمي - المحلي)، وفي هذه المرحلة يتم أيضاً تحديد آلية التنفيذ والمتابعة والفترة الزمنية، وتعد مرحلة جمع المعلومات مرحلة مهمة، حيث تقوم بها جميع القطاعات التربوية والتعليمية التي تدخل في البرامج الإصلاحية، وكل مؤسسة يجب أن يكون لديها آلية لجمع البيانات بشكل مستمر وتعكس الواقع الفعلي المراد دراسته ووضع الخطط والسياسات له⁽¹⁾.

٣ - مرحلة التنفيذ والمتابعة:

في هذه المرحلة تكون نقطة البداية، مع الرصد الدقيق لمسار القرارات والسياسات التعليمية، من حيث الوضوح والتنفيذ، وتكون هناك متابعة أولية من قبل كل مجلس من المجالس التعليمية للاطمئنان على سلامة التنفيذ وسلامة الآلية والعمل.

(1) Jeanne H . Bqllantine (1993) **The Sociology of Education - A Systematic A Analysis** , New Jersey , Prentice Hall , p34 .



ووفق هذه الآلية والمراحل يتم دائماً صنع السياسة التعليمية في اليابان، وبهذا الأسلوب تتم أيضاً عملية التقويم والمتابعة، والأهم من ذلك أن المجتمع يجد نفسه دائماً شريكاً وفاعلاً في صنع سياسته التعليمية، كل حسب اختصاصه ومجاله بالإضافة للتوعية المستمرة من قبل الإعلام التربوي، لذا فإن وزارة التربية دائماً تأخذ بالحسبان التوصيات التي يطرحها أولياء الأمور والمعلمون والطلبة، إضافة لمراكز الأبحاث وجمعيات النفع العام كجمعية البحث الاقتصادي أو معهد البحث الصناعي.

وخلال أعمال وزارة التربية في اليابان، طبقت هذه الأفكار والمراحل في حركات الإصلاح أو صنع السياسة التعليمية، فعلى سبيل المثال، سعت وزارة التربية عام ١٩٦٧م للتعديل في بعض سياسات التعليم ووضع خطط إصلاحية، حيث شكلت لجان مختصة بدأت عملها بتحليل الواقع التعليمي وتقويم التطورات منذ عهد الميجي، لتقدم في ١٩٦٩م تقريراً أولياً حول عملها، ثم كانت المرحلة الثانية، التي تم من خلالها حل المشكلات وقدمت تقريرها عام ١٩٧٠م ثم كانت المرحلة الأخيرة التي انتهت عام ١٩٧١م، لتقدم تقريرها النهائي وقد عقدت أثناء السنوات الأربع اجتماعات عدة بين رئيسة وفرعية، بالإضافة لعقد جلسات جماعية مع الشعب، وطلب الرأي والمشورة من ٧٠ منظمة مختصة، بالإضافة للجهات الحكومية، وكان هناك تجميع لكل الآراء ومن ثم فرزها، قبل إعداد التقرير وكتابة التوصيات، وبذلك يمكن القول بأن



تشكيل السياسة التعليمية تتم في اليابان من أسفل إلى أعلى وتبادلياً من الأعلى إلى الأسفل^(١).

إذن صنع السياسة التعليمية في اليابان، يأتي وضعها من قبل وزارة التربية كصيغ وتشريعات وقوانين، وهنا تبرز المركزية، ثم تأتي اللامركزية من خلال عمل مجالس التعليم المحلية، ولكن هذه التشريعات والقوانين لا تتم صياغتها من خلف الأبواب المغلقة والكراسي الوثيرة، ولكن تستقى من الواقع الاجتماعي، ومن خلال أهداف وأطر عامة ينشدها المجتمع، وبذلك نجحت اليابان في نظامها التعليمي لوضوح سياستها التعليمية وعلاقتها بفلسفة وأهداف المجتمع، مستتدة قبل كل شيء إلى دعم السلطة الحاكمة، وقد يعيب بعض المهتمين على أن صنع السياسة التعليمية بهذا الشكل أو التوسع قد يستغرق وقتاً طويلاً، ولكنه يتم بطريقة صائبة، لأنه يتم بشكل صحيح، ويتم التعويض عن هذا التأخير في مرحلة التنفيذ^(٢).

مؤسسات صنع السياسة التعليمية:

ساعد نظام الحكم في اليابان في تحديد من يقع عليه صنع السياسة التعليمية، حيث إن الجهات الآتية هي من يحدد السياسة التعليمية:

- (١) محمود عباس عابدين (١٩٨٨) "التعليم والتنمية الشاملة في المجتمع الياباني" دراسات تربوية، القاهرة، رابطة التربية الحديثة،، مجلد ٣ جزء، ١٢، ص ١٢٢.
- (٢) يوسف عبد المعطي (١٩٩٢) "إدارة التعليم في المجتمع الياباني" دراسات تربوية، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٨، جزء ٤٧ ص ١٩٣.



- ١- البرلمان.
- ٢- مجلس الوزراء.
- ٣- وزارة التربية.
- ٤- المجلس المركزي للتعليم.

وإذا كانت هذه الجهات من يصنع السياسة التعليمية، فالأهم كيفية صنعها، فهذه الجهات تعمل من خلال فرق عمل ولجان متخصصة لمتابعة الواقع التربوي، لذلك هناك جهات تؤثر في عملية صنع السياسة التعليمية ويعتد برأيها، لأنها أيضا معنية بالقرارات والتشريعات التي تصدر من هذه الجهات:

- ١- أولياء الأمور.
- ٢- مراكز الأبحاث.
- ٣- اتحاد المعلمين.
- ٤- الطلبة.
- ٥- جمعيات الاقتصاد والصناعة.

ويمكن توضيح عمل هذه الجهات بالآتي:

أولاً: المؤسسات الرسمية:

١ - البرلمان:

يعد البرلمان أعلى سلطة في اليابان، بل إنها الجهة الوحيدة التي تتفرد بسن القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة في اليابان، وينقسم البرلمان بدوره إلى مجلس النواب ويتكون من ٥١٢ عضواً،



ومجلس الشيوخ ويتكون من ٢٥٢ عضواً، ويتم اختيار الأعضاء عن طريق الانتخابات، ومدة مجلس النواب أربع سنوات، ومجلس الشيوخ ست سنوات ويتم انتخاب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات.

ومن مجلسي النواب والشيوخ، يتم تشكيل لجان دائمة تختص بدراسة المشاريع والقوانين كافة، ومنها بالطبع ما يتعلق بالتعليم وميزانيته وسياساته.

٢ - مجلس الوزراء:

يمثل مجلس الوزراء جانباً من جوانب نظام الحكم في اليابان، فهو يمثل السلطة التنفيذية إلى جانب القضائية والتشريعية، ودور مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية، تنفيذ القوانين العامة وإدارة الشؤون الخارجية والمعاهدات، والإمبراطور يعين رئيس الوزراء ولا يتم الموافقة عليه إلا بعد موافقة البرلمان، لأن رئيس الوزراء مسؤول مسؤولية تامة عن عمله أمام البرلمان، ومن ثم يختار رئيس الوزراء مساعديه من الوزراء.

٣ - وزارة التربية:

تمثل وزارة التربية السلطة العليا للتعليم، وتقوم بتحديد الخطط والسياسات العامة، ويسير العمل في الوزارة وفق المستويات الثلاثة (الوطني - الإقليمي - المحلي) وقد تم هذا التقسيم حسب قانون الحكم المحلي لعام ١٩٤٧م بهدف التخلص من مركزية الإدارة ولغرس الديمقراطية في اليابان^(١).

(١) عبد الغفار رشاد (١٩٨٤) التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ١٣٤.



٤ - المجلس الأعلى للتعليم:

يعد هذا المجلس أقوى المجالس ذات الصلة بالتعليم، و يقوم بوضع السياسات العامة للتعليم، وهذا المجلس يضم أعضاء يعينون بقرار من وزير التربية وبعد موافقة مجلس الوزراء عليهم، وقد كان للتقارير التي يصدرها المجلس الأثر الواضح في صنع السياسة التعليمية لليابان، فعلى سبيل المثال عقد في عام ١٩٩٥م جلسات عدة حول التعليم وإصلاحه وسياساته، وقد صدر عن المجلس تقرير بعنوان (النظر في وضع التعليم الياباني على مشارف القرن الحادي والعشرين)، وفي عام ١٩٩٧م صدر تقرير آخر، حيث وصف الوضع الراهن للتعليم في اليابان، وقدم بعض التوصيات والمقترحات مثل ضرورة تحسين إجراء المتقدمين لدخول المدرسة، وتأسيس نظام تعليمي مختلف يناسب كل القدرات والميول^(١).

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية:

ما سبق يمثل الجهات الرسمية المسؤولة من الناحية القانونية، إلا أن هناك مجالس لها دورها وأثرها في صنع السياسة التعليمية من خلال ما تطرحه من أفكار وتوصيات، ومن هذه الجهات:

١ - اتحاد المعلمين:

يضم الاتحاد غالبية المعلمين في وزارة التربية، ويأتي تأثير الاتحاد كونه يمثل ضغطاً سياسياً واجتماعياً على الوزارة وصناع

(1) Akto Okada (1999) **Secondary Education and the Concept of Equality of Opportunity in Japan** , British Association of International and Comparative Education , London , Vol 29 .No 2 . p172



القرار، لذلك كثيراً ما تأخذ الوزارة بما يقدم لها من مقترحات وتوصيات من اتحاد المعلمين بوصفهم شريحة مهمة ولها علاقة بالتعليم، ويعد اتحاد المعلمين في اليابان ثاني أكبر جمعية في اليابان مما يجعلها تؤثر تأثيراً كبيراً في صنع السياسة التعليمية، وكانت دائماً تطالب بالحرية الأكاديمية وحقوق عمل المعلم في المحاكم وغيرها من القضايا الخاصة بالتعليم والتربية⁽¹⁾.

٢ - أولياء أمور الطلبة:

تمثل توصيات وآراء أولياء أمور الطلبة في اليابان رافداً مهماً من روافد صنع وتقويم السياسة التعليمية، فعند وضع أي تصور لحركة إصلاحية أو تبني سياسة تعليمية، تقوم وزارة التربية ممثلة بلجانها ومجالسها في الوصول لأولياء الأمور والتحاور معهم والأخذ بتوصياتهم، ولاسيما أن الأسرة تشارك بشكل كبير في عملية التربية والتعليم.

٣ - مراكز الأبحاث:

لمراكز الأبحاث العلمية في اليابان دور مهم في رسم وتشكيل السياسة التعليمية في اليابان، ففي عام ١٩٦٦م أسهم بحث مقدم من جامعة كيوشو في تشكيل ووضع تصور حول التربية الأخلاقية، لما لها من مكانة وأثر واضح في التربية اليابانية، وذلك بعد عمل

(1) J . R . Houch (1984) **Educational policy - An international Survey** , New York Croom Helm , p 123 .



دراسة مقارنة بين اليابان وبعض الدول الغربية، واستفادت وزارة التربية من هذا البحث بشكل كبير.

ويضاف إلى هذه الجهات آراء الطلبة وجمعيات النفع العام، كجمعية الاقتصاد وجمعية الصناعة.

وحتى تتابع اليابان سياستها التعليمية استحدثت الحكومة اليابانية وزارة جديدة هي وزارة الإصلاحات التعليمية، وتكون مسؤولة عن متابعة واتخاذ القرارات الخاصة بالإصلاحات التربوية ووضع برامج الإصلاح من أجل مواكبة النهضة التي يشهدها العصر الحديث، لذلك سعت لإصلاح المناهج الدراسية في التعليم العام، وقد برزت بشكل واضح عام ٢٠٠٢، وكانت تهدف الحكومة إلى استخدام السياسة التعليمية بوصفها أداة لتحديث المجتمع والوصول به إلى نطاق العالمية في ظل النظام العالمي الجديد^(١).

أوجه الاستفادة من التجربة اليابانية:

التجربة الناجحة في أي مجال وفي أي مكان تجربة تستحق الدراسة والوقوف على مضامينها ووسائلها وكل ما حقق نجاحها، على أن النقل والاستفادة يجب أن يكون وفق خصوصية كل دولة وما يتلاءم معها، ويتطلب هذا النقل الواعي وتحديد أوجه النقل،

(1) Ryoko Tsuneyoshi (2004) The new Japanese Educational reform and the achievement "Crisis" Debate, **Educational Policy**, California Vol 18 , N 2 , pp 364-373.



وهذا يؤكد على أن النقل يكون مخططاً له وليس عشوائياً، مع التحديد الشديد للمجال الذي يراد النقل منه.

والتجربة اليابانية في مجال التعليم تجربة أجمع كثير من دارسيها على أنها تجربة رائدة وناجحة، كما أكدوا على دور التعليم في نهضة اليابان على وجه العموم، لذلك - ومن خلال ما سبق - يمكن التأكيد على مدى الاستفادة منها، سواء في الجانب النظري أو العملي، و خلال استعراض النظام التربوي الياباني اتضح إمكانية تحقيق ذلك عن طريق الآتي:

١ - الاهتمام بالعنصر البشري:

عندما أدركت اليابان فقر مواردها الطبيعية، كانت الموارد البشرية هي الأهم، وكانت الأولى في التركيز والرعاية، مما جعلها تفكر في كل ما من شأنه تدعيم العنصر البشري وتحقيق أفضل الإنجازات عن طريق توفير كل السبل التي تساعد الفرد على الشعور بذاته وإتاحة الفرصة له عن طريق التعبير والإبداع.

٢ - عد التعليم مسألة قومية:

من مميزات التجربة اليابانية عد التعليم مسألة قومية، وربطه بواجب المواطنة، مما جعل السلطة الحاكمة تجعله من أهم مسؤولياتها ووظائفها، وفي المقابل أصبح معياراً فردياً لدى كل مواطن لمعرفة عمق وطنيته وأهميته في المجتمع.



٣ - المشاركة في صنع السياسة التعليمية:

أبرزت التجربة اليابانية أهمية المشاركة في صنع السياسة التعليمية، بل إن من عوامل نجاحها المشاركة الفعلية، وليست الشكلية أو تشكيل اللجان واللجان تتفرع منها لجان أخرى وهكذا دواليك، دون الخروج بسياسة تعليمية واضحة المعالم.

على الرغم من أن وزارة التربية ووفق المركزية في النظام الياباني هي المسؤولة عن التعليم، إلا أنها وسعت مجال المشاركة السياسية ولم تجعل نفسها وحيدة في صنع سياسة التعليم وإن كانت تملك حق الإقرار بها، ولكنها فتحت مجال المشاركة واستفادت من كل الخبرات ومما هو موجود من أدبيات وجمعيات ومنظمات في صنع سياستها التعليمية.

٤ - الدمج بين المركزية واللامركزية:

استطاعت اليابان أن تطبق المركزية واللامركزية في نظامها التعليمي، وكانت مركزيتها تبرز في دور وزارة التربية وما تنقله مجالس الأقاليم والمحليات والمتابعة في التنفيذ، ومع ذلك لم يكن هناك خلط في الصلاحيات أو المتابعة أو التنفيذ، بل إن العمل كان منظماً وواضحاً، وبذلك نجحت اليابان في الدمج بين المركزية واللامركزية في العمل التعليمي.

٥ - تفعيل مجالس التعليم:

في التجربة اليابانية كان للمجلس الأعلى للتعليم دور مهم، وكان تعيينه يتم عن طريق الوزير، وله سلطة كبيرة، بل إن رئيس



الوزراء يخوله أحيانا بعمل إصلاحات تربوية كبيرة، ولا سيما أنه يضم خبرات وتخصصات من كل المجالات.

٦ - دور مراكز الأبحاث:

لمراكز الأبحاث دور مهم في أي بلد، بل إن الدول أصبحت تولي هذه المراكز أهمية كبيرة، وقد استفادت التجربة اليابانية من هذه المراكز في صنع سياستها التعليمية أو حتى تحديد المناهج ومضامينها.

٧ - مشاركة جمعيات النفع العام:

كان لجمعية الاقتصاد والصناعة دور رائد في صنع السياسة التعليمية في التجربة اليابانية، وكانت وزارة التربية تستفيد من كل ما تقدمه تلك الجمعيات.

٨ - التآني في صنع السياسة التعليمية:

من مميزات السياسة التعليمية في اليابان، التآني الكبير عند مرحلة التحليل والبحث والتقصي، ومن ثم اختيار الوقت المناسب في التنفيذ، فقد تستغرق العملية سنوات، للتأكد من واقعية الأفكار وللإستفادة من كل الخبرات والآراء ومن كل الجهات، وهذا بلا شك يعطي السياسة التعليمية أبعاداً كبيرة وعميقة، لأنها عملت بصورة متآنية ودراسة واعية، دون النظر لأي اعتبارات أخرى.



ثانياً: تجربة إنجلترا في صنع السياسة التعليمية:

التعليم في إنجلترا:

نشأ التعليم في إنجلترا في بداياته في أروقة الكنائس، وكان لرجال الدين دور كبير في التعليم، والذي كان يهدف للتوعية الدينية ومعرفة الحقوق والواجبات التي يلتزم بها الفرد وفق الديانة المسيحية، وقد استمر هذا الوضع سنوات طويلة، وبذلك تشكل التعليم وفق منهج ومضمون ديني ورعاية كنسية له، وبذلك غاب دور الدولة الرقابي والتوجيهي للتعليم، حيث اقتصر دورها على تقديم المساعدات والدعم المالي، وهذا بالطبع أعطى لرجال الدين سلطة واسعة في تحديد فلسفة وأهداف وسياسة التعليم، التي لم تخرج بطبيعتها عن سياقها الديني.

ومن خلال هذا التوجه سار التعليم بعيداً عن سلطة الدولة، إلى أن دعت الحاجة والتطور الصناعي الذي ساد العالم لتدخلها، خصوصاً عندما أدركت أن الهيئات الخيرية والدينية ليس بمقدورها النهوض بتعليم أبناء الشعب، ولم يكن تدخلها في البداية تدخل رقابة وسيطرة بل تدخل عون ومساعدة^(١).

استمر دعم الحكومة للتعليم عن طريق تقديم الدعم المادي لها بالأخذ من الأموال العامة، وفي عام ١٨٣٣م أقر البرلمان

(١) شبل بدران وفاروق البوهي (٢٠٠١) تنظيم التعليم في دول العالم، القاهرة، دار



الإنجليزي إعانة مالية للتعليم، وكان قراراً رائداً وصائباً، لأنه كان مقدمة لإنشاء هيئة خاصة للتعليم، لأن الأموال التي تقدمها الحكومة كانت بحاجة ماسة للمتابعة، ولتحديد أوجه وكيفية ومجالات صرفها، وأي المدارس تكون حاجتها ماسة أو على الأقل عاجلة، لذلك قامت الحكومة عام ١٨٤٩م بتشكيل لجنة خاصة مهمتها الإشراف على عمليات الصرف وعدم ترك الأموال تهدر أو تقدم بطريقة عشوائية، وبالطبع فإن ذلك استدعى توظيف مفتشين يقومون بزيارة تلك المدارس لمتابعة أعمال اللجنة المذكورة وعندما زادت الأعباء والمهام تم تحويل هذه اللجنة عام ١٨٥٦م إلى مديرية خاصة بالتعليم أطلق عليها مديرية التعليم، وقد وافق البرلمان على إنشاء هذه المديرية^(١).

في بداية القرن العشرين بات من الضروري الاهتمام بالتعليم، وشهدت بداية القرن حركة تعليمية كبيرة، وفرض ذلك أيضاً وجود قوانين وتشريعات تدعم وتنظم التعليم، أي لا بد من التعديل في السياسة التعليمية، وكان قانون بلفور ١٩٠٢م أول قانون في القرن العشرين، حيث جعل مسؤولية التعليم تعود لسلطات تعليمية محلية بدلاً من مجالس المدارس، مع إنشاء مجالس محلية في المناطق التي ليس بها مجالس.

(1) Department of Education and Science , (1985) **The Educational System of England and Wales**, Welsh Office , London , p.1 .



ولكن الأهم في القوانين الخاصة بالتعليم قانون بتلر عام ١٩٤٤م، ويعد هذا القانون أهم الخطوات الإصلاحية للتعليم في إنجلترا، وقد بدأ القانون بتغيير مسمى مصلحة التعليم إلى وزارة خاصة بالتعليم ولها عضو في مجلس الوزراء أطلق عليها وزارة التعليم، وبذلك كان الوزير يقف على رأس صانعي السياسة التعليمية في إنجلترا، وأعطى صلاحيات كبيرة من حيث الإشراف والمتابعة، كذلك رفع سن الإلزام في التعليم، ومن أهم بنود القانون أنه قضى على الثنائية في التعليم القائم على تعليم أولي لعامة الشعب وآخر للأقلية^(١). ثم كان من ضمن السياسات التعليمية لاحقا وضع مناهج موحدة بين إنجلترا وويلز^(٢).

صنع السياسة التعليمية في إنجلترا:

تدخل في تحديد السياسة التعليمية في إنجلترا مجموعة من الجهات وفقا لنظام الحكم في إنجلترا ولطبيعة توصيف الجهات التربوية، وهذه الجهات هي:

١ - مجلس الوزراء:

تأتي مهمة مجلس الوزراء في صنع السياسة التعليمية من خلال صياغتها في ضوء السياسة العامة للدولة، فالحكومة تقدم

(١) عرفات عبد العزيز سليمان (١٩٩٢) الاتجاهات التربوية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٧٠.

(2) John White (1990) Educational Reform in Britain: Beyond National Curriculum , **International Review of Education** , Vo 36 , N 2 Unesco Institute for Education , Germany , p 133 .



مشاريعها وسياستها العامة للبرلمان، ومن ضمنها السياسة التعليمية، ولا شك أن السياسة التعليمية وتوجهاتها تتأثر بالتوجه العام لمن يمسك بزمام الوزارة، وهذه قد تكون قاعدة عامة في العالم وتعتمد على نظرة الحكومة وبرامجها الإصلاحية، فعلى سبيل المثال قدمت الحكومة أفكاراً إصلاحية حول التعليم الثانوي طرحت من خلالها الارتفاع بجودة التعليم الثانوي مع التنويع وزيادة المحاسبية وإعادة النظر في التوجيه التربوي^(١).

ويظهر دور رئيس الوزراء واضحاً في طرح موضوعات السياسة التعليمية، بل وقيادتها، ففي الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٨م، وفي فترة رئاسة مارغريت تاتشر، طرحت الحكومة إصلاحات تربوية عديدة، من أهمها الابتعاد عن التلقين السياسي في التعليم، وإلغاء العقوبات الجسدية، بالإضافة للاتجاه نحو ديمقراطية التعليم والاهتمام بالمهن، وأيضاً التركيز على المناهج الوطنية وآلية إجراء الامتحانات وأداء الطلبة.

وعندما تولى جون ميجور رئاسة الوزراء عام ١٩٩٠م طرح مجموعة من الإصلاحات التربوية تعبر عن سياسة تعليمية واضحة، بل إنه خلال تلك الفترة تم سن تشريعات عديدة أهمها تمويل التعليم والمناهج، ومنذ أصبح توني بلير رئيساً للوزراء قدمت

(١) نادبة محمد عبد المنعم (١٩٩٨) "اتجاهات التعليم الثانوي في إنجلترا وويلز"،

مجلة التربية والتعليم، القاهرة، مجلد ٥، عدد ١٢، ص ٢.



الحكومة العديد من الإصلاحات التربوية منها السماح للمدارس الناجحة في اختيار المنهج الوطني وتدخل القطاع الخاص في التعليم⁽¹⁾.

ويعد التقرير الأبيض أي التقرير الحكومي الرسمي من أهم التقارير التي توضح السياسات التعليمية في إنجلترا، بل إنه حجر الأساس لأي إصلاح تعليمي، ولا يمكن أن تبدأ خطوات سياسة تعليمية دونه، فعلى سبيل المثال نشر التقرير الحكومي عام 1997م الذي صدر في شهر يوليو، مبادئ عامة يجب أن تهتم الحكومة بها اهتماماً رئيسياً في التعليم، ويكون الاهتمام في عقل وفكر الحكومة، وأن تقوم بتصميم ووضع السياسات البناءة، ويجب التركيز على المعايير وليس على الأشكال، وقد كان هذا التقرير أول تقرير تقدمه الحكومة الإنجليزية في تلك الفترة⁽²⁾.

٢ - وزارة التربية والتعليم:

تمثل وزارة التربية والتعليم الجهة المشرفة والمركزية على التعليم في إنجلترا، والتي تأتي أولى مهامها في صياغة السياسة التعليمية وتنفيذها، مع الإشراف على العملية التربوية والتعليمية، بالإضافة للمباني والتجهيزات ومتابعة وتقويم السياسة التعليمية،

(1) Copyiaht Derek Cillard (2004) **Education in England, Brief History**, London, pp 22-24 .

(2) Department of Education and Employment (1997) **Excellence in Schools (White paper)** . London DFEE , p 5.



وقد أعاد قانون ١٩٨٨م الكثير من السلطات للوزير في ضوء النقد الموجه للتعليم في تلك الفترة، وكان ذلك من ضمن خطة الإصلاح التعليمي الكبرى، وتعتمد وزارة التربية والتعليم على الوثائق الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة التعليمية، مثل التقرير الحكومي السنوي أو ما يعرف بالتقرير الأبيض، وقد تحقق العديد من الإنجازات بفضل تلك الوثائق حين أدت لتغيير مسار الإصلاح والأدوار التربوية والتعليمية^(١).

٣ - المجالس الاستشارية العليا:

يساعد في صنع السياسة التعليمية مجالس استشارية عليا من خلال تقديم وتطوير السياسة التعليمية، وهي دائمة التواصل مع وزير التربية، كمجلس التعليم المركزي لإنجلترا وويلز، أو المجالس التي تختص بالامتحانات ونظم التقويم أو إعداد المعلمين، وهذه المجالس كانت دائما تواجه بعض القضايا المحلية والمؤثرة في صنع السياسة التعليمية، منها قضايا الجنس والعرق، أو البحث عن التطور من خلال المشاركة في دفع عملية التعليم، لذلك كانت الأنظار تتجه دائما نحو تغيير النظام التعليمي ومسايرة الوضع العالمي الجديد^(٢).

(1) John Coldron and Robin Smith (1999) The Construction of Reflective Practice in Key Policy Documents in England , **London , Pedagogy , Culture & Society** , Vol 7 , No2 , p 309 .

(2) Dean Fink (2000) **Policy Makers and Policy Implementers for Leaders** , A paper presented at the Annual conference of the British Educational Management and Administration Society Bristol , p 13.



٤ - مفتشو صاحبة الجلالة:

يستمد هذا المجلس قوته كونه يتشكل وفق مرسوم ملكي، وللمفتش العام والعاملين معه دور كبير في السياسة التعليمية، وذلك من خلال التقرير الذي يعد سنويا ويقدم إلى البرلمان ومجلس الوزراء، وقد كان للتقارير التي رفعها أهمية في تغيير بعض توجهات السياسة التعليمية، كما حدث في بداية السبعينيات من القرن العشرين من زيادة سن الإلزام أو التغييرات التي حدثت في المناهج.

٥ - السلطات التعليمية المحلية:

تشرف السلطات المحلية على التعليم في كل مقاطعة، و من أهم أعمالها تنفيذ السياسة التعليمية القومية، بالإضافة لوضع قوانين وتشريعات خاصة بها، وفق صلاحياتها القانونية، وقد استفادت السلطات المحلية من قانون التعليم الذي صدر عام ١٩٨٨م، حيث أتاح لها أن تؤدي دورا فاعلا في صنع السياسة التعليمية، على سبيل المثال استطاعت أن تميز بين المدارس الناجحة وغير الناجحة ومدى ارتباطها بالسوق المحلي^(١)، وإن كان يحدث أحيانا نوع من الخلاف بينها وبين وزارة التربية على بعض الإجراءات التنظيمية^(٢).

(1) Janet Ouston , Brlan Fidler and Peter (1998) The Educational Accountability of School in England and Wales , **Educational Policy** ,London Vol 12 , No 1 , p 112 .

(2) Brain Holmes (1999) **Equality and freedom on Education , A comparative Study** , London , p 24 .



٦ - البرلمان:

للبرلمان الإنجليزي دور فاعل في صنع السياسة التعليمية، وذلك من خلال سن التشريعات والقوانين الخاصة بالتعليم، والمتبع لحركات الإصلاح التي حدثت في إنجلترا يلحظ - وبشكل واضح - دور البرلمان في إصدار التشريعات التي بدأت عام ١٨٣٣م عندما أمر بتقديم الدعم المالي للتعليم، ثم توالى التشريعات والقوانين الخاصة بالتعليم، وبذلك يكون للبرلمان الإنجليزي أهمية في صنع ومتابعة السياسة التعليمية، بل وتغيير مسارها إن اقتضت الضرورة، وقد كان التعليم دائماً محورياً أساسياً في قضايا الانتخابات البرلمانية في إنجلترا، وهذا يساعد البرلمان بشكل كبير على التأكد من صنع وتنفيذ السياسة التعليمية، وقد برزت عملية التعليم كقضية انتخابية منذ عام ١٩٥٠م، وأخذت تزداد أهميتها حتى يومنا هذا^(١).

مراحل صنع السياسة التعليمية:

إن إقرار أو تعديل سياسة تعليمية في إنجلترا يتم وفق مراحل متتالية، بعيداً عن العشوائية أو الاستعجال في التطبيق أو التعديل، علماً بأن التعديل يحدث بناء على مستجدات تربوية أو استشراف مستقبل قادم، بل هناك سعي لوضع معايير لقياس الأهداف العليا

(1) Philip . A . Woods (2002) Space for Idealism Politics and Education in the United Kingdom , **Educational Policy** , London , Vol 16 , No 1 , p 199 .



التي توضع خلال السياسات التعليمية⁽¹⁾، وبذلك كانت عمليات صنع السياسة التعليمية تتسم بالواقعية وتسير بين المركزية واللامركزية مع العمل مع مؤسسات المجتمع الأخرى، ومراحل صنع السياسة التعليمية حسب المراحل الآتية:

١ - مرحلة الاستفتاء:

عندما تزمع الحكومة تقديم برنامج إصلاح تربوي، أو تعديل شامل أو سياسة تعليمية، تقوم بعمل استفتاء من خلال تحديد النقاط المقترحة، ثم ترسل لأناس مهتمين بالتربية لاستطلاع آرائهم، مع تقديم المقترحات والتوصيات والملاحظات، ثم تقوم الحكومة بجمع كل هذه المقترحات وتستخلص أهم الأفكار منها وتعيد صياغتها وتقدمها على أنها مشروع متكامل، وتستفيد إنجلترا في الوصول إلى قراراتها في مجال السياسة التعليمية من تعدد الجهات المشاركة والمؤثرة في السياسات التعليمية، مثل المؤسسة القومية للبحوث التعليمية، والأحزاب السياسية، وما تطرحه من أفكار وإصلاحات تعليمية، كذلك من وسائل الإعلام المتنوعة، فهناك قناتان من ثلاث قنوات في التلفزيون تقوم بتشغيلها شركة الإذاعة البريطانية، بالإضافة لجريدة التايمز التي تصدر ملحقها التعليمي مرة أسبوعياً⁽²⁾.

(1) Cill Hoit , Sigrid Boyd , Barbara Dickinson , Heledd Hayes and Joanna Lemetis (1997) **Education in England and Wales - aguide to the system** , London , p 9 .

(2) Susan .E . M . Shafer (2000) **England and Wales : Muted Educational Confrontation parliamentary Democracy** ,London , pp 216 - 217 .



٢ - المدخلات:

بناء على الاستفتاء وما وصل للوزارة من مقترحات، يتم التعرف على الاحتياجات مع الأخذ في الحسبان نظام التعليم والسياسة العامة للدولة، وكل هذه المعطيات تمثل مدخلات لصنع سياسة التعليم أو برامج الإصلاح.

٣ - عمليات التحويل والمخرجات:

يقصد بها العمليات التي تؤدي في النهاية إلى صناعة السياسة التعليمية على شكل قرارات وتشريعات وقوانين ملزمة^(١)، ومن ملاحظات الإصلاح التربوي في إنجلترا أنه تم وفق تشريعات وقوانين أعطته قوة وإلزامية.

٤ - التغذية الراجعة:

تعد التغذية الراجعة من أهم مراحل الإصلاح التربوي وصنع السياسة التعليمية، فهي التي من خلالها يمكن الوقوف على مدى تنفيذ السياسة التعليمية، ومعرفة أوجه القصور والقوة والضعف، ويتم رصد التغذية عن طريق الاستفتاء، وفي ضوء التغذية الراجعة يتم إقرار وتعديل أو صنع السياسة التعليمية.

وبناء على هذه التغذية الراجعة، يتم وضع التصورات العامة ومجالات التطبيق في مجال السياسة التعليمية، مثل وضع

(١) عزة محمد محمد عفيفي "مرجع سابق" ص ١٠٠.



الأهداف وتوزيع الموارد بين الخدمات التعليمية وتحديد من الذي سيتلقى الخدمات التعليمية⁽¹⁾.

تعليق على تجربة إنجلترا التعليمية:

عند الحديث عن أي تجربة لا بد من الوقوف على المعطيات المحيطة بها، وذلك لمعرفة أهم العوامل المؤثرة في تشكيلها، ومن ثم يسهل فهمها وتوقع نتائجها، وتجربة إنجلترا في مجال الإصلاح التعليمي ينطبق عليها هذا الوصف أو التحليل أي أن كل فترة من فتراتنا كانت هناك بعض المعطيات أو الظروف التي ساعدت على بلورتها وتحديد مسارها، وفي ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة الآتي:

١ - كان التعليم في بداياته تعليماً دينياً، يهدف إلى نشر التعاليم الدينية وتخريج دفعات تعمل في خدمة الكنيسة، وهنا غابت السلطة المدنية عن الإشراف على التعليم.

٢ - لم يكن للحكومة دور في التعليم سوى الدعم المادي، وغاب إشرافها وتوجيهها للتعليم، وهذا بالطبع أثر على بدايات التعليم في إنجلترا، وزاد من هيمنة رجال الدين على التعليم وإخضاع سياساته التعليمية وفق توجهاتهم الخاصة.

(1) Austin . D .Swanson (1995) Educational Reform in England and the United States The Significance of Contextual Differences , **International Journal of Education Reform** ,London , Vol 4 , No 1 , p 14 .



٣ - من أسباب تدخل الحكومة في الإشراف على التعليم الثورة الصناعية التي كانت بحاجة لعمال مهرة ووفق تعليم مدني فخريجو الكنائس والمدارس الدينية لا يملكون المهارات الكافية للعمل في مجال أصبح التطور الصناعي من سماته.

٤ - بما أن البرلمان الإنجليزي سلطة تشريعية مهمة ولها دورها في البلاد، أصبح غاية وهدفا لكل من يستطيع الوصول إليه، ومن ثم فالمرشحون بحاجة لأصوات الناخبين، ومن هنا كان الاهتمام بالتعليم على أنه ضمان للتأييد الشعبي وبوصفها برامج انتخابية تطرح.

٥ - غابت العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم في إنجلترا في البدايات، وهذا يعد قصوراً كبيراً، ولكن هذه الأفكار لا يمكن إخراجها من سياقها التاريخي، وحسب الفترة الزمنية التي غابت فيها العدالة الاجتماعية، وقد يكون هذا التمييز أو غياب العدالة تأخر كثيراً، والدليل على ذلك ما جاء في إصلاح ١٩٨٨م الذي ألغى التمييز العنصري.

٦ - أدركت إنجلترا أخيراً المفاهيم القومية العامة كالمناهج، حيث حددت على مستوى مركزي المناهج وتركت تنفيذها للسلطات المحلية.

٧ - أصبح اتجاه سلطة التعليم بين المركزية واللامركزية أي بين وزارة التربية والسلطات التعليمية المحلية مرهوناً بالبرلمان ومجلس الوزراء والتوجهات العامة، ففي فترات كانت السلطة



والصلاحيات لدى الوزارة ثم انتقلت إلى السلطات المحلية ثم عادت وهكذا .

٨ - بسبب الدور الفاعل والمهم لرئيس الوزراء في بريطانيا، يلاحظ أن الإصلاحات التربوية وأهدافها ترتبط بتوجهاته أو توجهات الحزب المسيطر على مجلس الوزراء.

مدى الاستفادة من تجربة إنجلترا التعليمية:

١- في إنجلترا لا يتم تنفيذ سياسة تعليمية أو سن قوانين أو تشريعات إلا بموافقة البرلمان.

٢- في إنجلترا للسلطات التعليمية المحلية دور في سن قوانين أو طرح تشريعات لها أثرها في سياسة التعليم، من حيث التقويم واستقراء الواقع أو استشراف المستقبل.

٣- في تجربة إنجلترا يلاحظ أنه في صنع السياسة التعليمية تدخل أطراف عديدة (مجلس الوزراء - وزارة التربية - البرلمان....) وبذلك فالمشاركة الشعبية عريضة القاعدة وتغطي جميع القوى الموجودة.

٤- عملية صنع سياسة تعليمية أو طرح الأفكار الجديدة تتم في إنجلترا بشكل جيد، وبخطوات منطقية، تبدأ في طرح المشكلة أو التجديد أو السياسة المرجوة بشكل عام إلى أن تصل إلى سن القوانين والتشريعات الملزمة.



ثالثاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة التعليمية:

● التعليم في الولايات المتحدة:

بدأ التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أهلية خاصة، إلى أن كان عام ١٦٤٧م عندما أصدرت مستعمرة ماساتشوستس قوانين تطالب بإنشاء مدارس لتعليم الأطفال القراءة والكتابة على أن يتم التمويل من الأموال العامة، ثم أخذت المستعمرات الأخرى تحذو حذوها، حيث فرضت جميع المدن ضرائب محلية لتمويل المدارس المحلية^(١).

وقد سار نمط التعليم في المستعمرات على النمط الإنجليزي، الذي كان ممثلاً بمدارس الأحد، ليتواصل الاهتمام بالتعليم في جميع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ازدياد الاهتمام بالحقوق السياسية، والتأكيد على التعامل مع المواطنين دون الالتفات للمعتقدات الدينية والمكانة الاجتماعية، تزايد الاهتمام بالتعليم مما دعم بصورة أكبر السيطرة المدنية على التعليم، ولاعتقاد الأمريكيين بأن التعليم مفتاح الحرية والاستقلال والمساواة^(٢).

(١) ملكة أبيض (١٩٩٢) التربية المقارنة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٥٦.
 (٢) أحمد إبراهيم أحمد (١٩٩٨) في التربية المقارنة، الإسكندرية، مكتبة المعارف الحديثة، ص ١٠٦.



ونتيجة للاهتمام الكبير بالتعليم خلال فترة القرن التاسع عشر، أدى ذلك إلى زيادة أعداد المدارس والتنوع في المناهج، بما يناسب الاختلاف بين الطلبة، وكان من أهم الإجراءات في هذه الفترة وبداية من عام ١٨٣٤م مجانية التعليم، حيث أقرت ولاية بنسلفانيا مجانية التعليم مع النظر للأطفال دون تمييز طائفي أو عرقي أو طبقي، وكان دور الحكومة في تلك الفترة متابعة الجهات الخيرية في دعم التعليم، إلى أن بدأت ولاية ماساتشوستس عام ١٨٥٢م في سن قوانين خاصة بالتعليم.

في بداية القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبرز كقوة عسكرية وسياسية، بالإضافة لزيادة عدد سكانها بسبب الزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية الناشئة بفعل الهجرات، لأنها أصبحت وجهة لأغلب المهاجرين من جميع قارات العالم، مما أدى إلى زيادة أعداد الطلبة والطلب على التعليم، وهذا حتم التوسع في التعليم والبحث عن مناهج تلائم هذه المتغيرات، وأصبحت السياسة التعليمية للولايات المتحدة تواجه تحديات عديدة، منها تكافؤ الفرص، وديمقراطية التعليم، بالإضافة لعلمانية التعليم، وأمام ذلك اهتمت بالاتجاه العلمي في التربية، كالاهتمام باختبارات الذكاء والتحصيل وتطبيق علم نفس الطفولة^(١).

(١) وليم بريكمان، (د. ت) نظم التربية في الولايات المتحدة ترجمة محمد مرسي أبو الليل، ص ٤١ .



وقد كان لإطلاق الاتحاد السوفياتي (سابقا) صاروخ الفضاء عام ١٩٥٧م أثر في عملية الإسراع في تطوير وإصلاح التعليم، حيث بدأت بتخصيص مبالغ كبيرة للمدارس والتعديل في مناهج العلوم والرياضيات والعلوم البيولوجية^(١).

إدارة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

خلال السنوات الطويلة التي مر بها الشعب الأمريكي، كانت الديمقراطية القيمة الأساسية التي يسعى لتحقيقها، لذلك برزت في جميع مناشط المجتمع الأمريكي، بل حاول المجتمع ترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال التشريعات والنظم التي تظهر بين حين وآخر، لذلك كله جاءت إدارة التعليم صورة من صور الديمقراطية، وأسلوبا من أساليب اللامركزية في العمل وإتاحة الفرص.

وعلى أساس هذه الأفكار والمبادئ، يلاحظ أن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يقع على عاتق جهات أربع هي:

١ - الحكومة الفيدرالية:

بدأ اهتمام الحكومة الفيدرالية بالتعليم عام ١٨١٨م، عندما قدمت المساعدات، وشجعت البحث والتعليم وتقديم الأراضي، هذا على الرغم من أن الدستور الأمريكي لا يتضمن أي تكليف للحكومة للإشراف والرقابة على التعليم العام، وعن طريق المنح والمساعدات

(١) محمد منير مرسى، الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، "مرجع



وسن التشريعات برز دور الحكومة الفيدرالية في التربية، إلى أن كان عام ١٨٦٧م عندما قرر الكونجرس تشكيل هيئة فيدرالية للتربية، أصبحت تعرف فيما بعد بمكتب الولايات المتحدة للتربية، وكانت مهمته تتعلق بجمع الإحصاءات والمعلومات التربوية، كما أنها تطلب المشورة الإدارية لبعض البرامج التعليمية الفيدرالية من مجالس ولجان المواطنين^(١).

وفي عام ١٩٥٢م أصبح هذا المكتب تابعاً لوزارة الصحة والتربية والخدمات الاجتماعية، إلى أن استقل عام ١٩٨٠م، ليزداد اهتمام الحكومة الفيدرالية بالتعليم في الأعوام اللاحقة.

٢ - حكومات الولايات:

لحكومات الولايات دور مهم في الإشراف على التعليم وذلك عن طريق:

أ - دائرة التربية في الولاية:

وهذه الدائرة يرأسها مفوض يتم تعيينه من قبل مجلس التربية في الولايات المتحدة، ودور إدارة التربية يبرز من خلال رسم السياسات التعليمية وسن التشريعات والقوانين بالإضافة لتحديد الإنفاق والميزانيات.

(1) U .S . Department OF Education (1984) **Progress OF Educa-tion In ThU.S.A .P. 23**



ب - مجلس التربية في الولاية:

مجلس التربية في الولاية مجلس منتخب من قبل المواطنين، وأحيانا يتم تعيينه من قبل حاكم الولاية، ومهمة هذا المجلس توزيع المنح الفيدرالية والإشراف على التعليم المهني وتنفيذ قوانين الولاية، بالإضافة لتحديد المناهج والمواد الدراسية.

٣- السلطات التربوية المحلية:

يقوم مجلس السلطات التربوية المحلية بإدارة التعليم في كل قرية أو مدينة من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم انتخاب أعضاء المجلس ولهم سلطات واسعة منها:

- ⊙ تعيين المدير العام المحلي وتحديد مدة خدمته.
- ⊙ تعيين مساعدي المدير العام.
- ⊙ تعيين المدرسين.
- ⊙ تقرير المناهج.
- ⊙ الإشراف العام على الإنفاق.

٤ - الهيئات غير الرسمية:

لمسايرة المتغيرات في واقع المجتمع الأمريكي، وإلى جانب التطور في مجال العلم والتكنولوجيا، أصبحت هناك هيئات تساهم في دعم التعليم، مثل: مجلس امتحانات الدخول للجامعة، وخدمة الاختبارات التربوية، وغيرها من المؤسسات، وكان دورها جيدا في نشر الوعي التربوي ودعم البرامج التربوية.



صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

لا شك أن صنع السياسة التعليمية كلما اتسع نطاقه ومجاله كانت السياسة التعليمية أكثر وضوحا ولها طابعها الاجتماعي، مما يجعلها أيضا تهتم كل المواطنين، وقد أشارت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التربوية إلى أن الهدف المبدئي من النظام التعليمي هو إعداد الفرد جماعيا وفرديا، كما تتوزع عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار على المستوى المحلي ومستوى الولايات⁽¹⁾، مما يتطلب إشراك جهات عدة في صنع السياسة التعليمية لذلك يلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك جهات عدة تشارك في صنع السياسة التعليمية هي:

أولا: الجهات الرسمية:

١- البيت الأبيض:

يرتبط البيت الأبيض ارتباطا وثيقا بالحياة الأمريكية، لأنه مقر رئيس الولايات المتحدة، التي تأتي سلطته على التعليم من خلال منصبه كرئيس للولايات المتحدة، علما بأن الدستور لم يشر إلى أي سلطة له على التعليم. ومن خلال عمله يسعى الرئيس إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية المختلفة، بالإضافة إلى توفير برامج تعليمية قومية وتقديم المساعدات والمنح⁽²⁾.

(1) Paull Lodge & Tessa Blackstone (1998) **Educational Policy and educational inequality**, Martian Robertson, Oxford, p 18 .

(2) نهى حامد عبد الكريم "مرجع سابق" ص ١١٦ .



والمطلع على حركات الإصلاح التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، يجد أن الإصلاح ارتبط كثيرا بأسماء رؤساء، مثل دور كيندي وجونسون في قانون التعليم الابتدائي والثانوي عام ١٩٦٥م، وخلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، كانت الإصلاحات في مجال السياسة التعليمية متزايدة وبارزة في شكل واضح، حيث كانت السنوات الأولى من حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٤) مليئة بالإصلاحات التربوية ويعد تقرير أمة في خطر ١٩٨٣ بداية الخطوات الإصلاحية^(١)، وكذلك الرئيس جورج بوش في تقرير أمريكا عام ٢٠٠٠، وسار على هذا النهج أيضا وليم كلينتون عندما أثار في بدايات رئاسته موضوع تدريس العلوم والرياضيات في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن التطورات التي كان لرؤساء الولايات المتحدة دور وأثر فيها، إنشاء برامج خدمة المجتمع الوطني عام ١٩٩٠م في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش، وبرنامج رعاية الخدمة الوطنية في عهد الرئيس وليم كلينتون، وقد تم دعم تلك البرامج بمبالغ باهظة، والهدف هو مشاركة الطلاب في مجتمعهم^(٢). وفي عام ٢٠٠٢م قام الرئيس الحالي جورج بوش الابن بالتوقيع على قانون جديد

(1) William Lowe Boyd and Don Smart (1996) **Educational Policy in Australia and America** , Now York Philadelphia and London , The Falmer Press , p 25

(2) Kahneand Westhimer (1996) **In the service of What ? The political of service Learning** , Phidlta Kappa , p 529 .



تحت شعار لا طفل يترك في الخلف، حيث سارت السياسة التعليمية على مراعاة هذه الاتجاهات العامة للبيت الأبيض، وهذا يصب كله في مفهوم تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم.

ولقد كانت السياسة التعليمية أحد الأوراق الانتخابية التي تستخدمها الأحزاب السياسية الأمريكية في المعارك الانتخابية، وقد وضعت تلك السياسة التعليمية على رأس البرنامج الانتخابي، وهذا ما قام به كل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي^(١).

٢- الكونجرس:

يجمع الكونجرس بين مجلس الشيوخ ويتكون من ١٠٠ عضو، ومجلس النواب ويتكون من ٤٣٥ عضواً، وقد حدد الدستور الأمريكي عمل الكونجرس من خلال الجانب التشريعي للمجلس، وأن جميع السلطات التشريعية في الحكومة الفيدرالية ترجع للكونجرس^(٢)، وبذلك يكون الكونجرس المسؤول الأول عن القوانين الخاصة بالتعليم، ولا سيما أن القوانين التي يصدرها ملزمة في التنفيذ من قبل جهات الاختصاص.

٣- الحكومة الفيدرالية:

يبرز دور الحكومة الفيدرالية من خلال الأبعاد القومية للتعليم، وتسيير كل ما من شأنه الماضي في تحقيق التطلعات التي

(1) Joel Spring (1997) **Political Agendas for Education** , Lawrence Erlbaum Associates Publishers , New Jersey , p 13 .

(٢) ريتشارد شرودر، (١٩٩١) موجز نظام الحكم الأمريكي، ترجمة وكالة الإعلام الأمريكية، وكالة الإعلام الأمريكية، ص ٤٨ .



تشدها الولايات المتحدة، بالإضافة للدعم المادي والميزانيات الخاصة بالتعليم، وتحاول الحكومة الفيدرالية في سياساتها التعليمية أن تجعل المدرسة هي المشغل للبرامج المتعلقة بالسياسة التعليمية كافة ومجال التطبيق لها⁽¹⁾، وقد أشارت دراسة⁽²⁾ إلى أن للحكومة الفيدرالية قوة التأثير الكبيرة على صنع السياسة التعليمية.

٤- وزارة التعليم:

لوزارة التعليم أهمية كبيرة ودور واضح في صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد زاد من سلطاتها حركات الإصلاح التي بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث قامت برصد جميع الملاحظات والتغيرات في واقع التعليم، ومن ثم ترجمتها إلى سياسة تعليمية واضحة لها طابعها العملي التنفيذي.

٥- مجلس تعليم الولاية:

في الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس تعليم الولاية دور مهم وكبير في صنع السياسة التعليمية، حيث يساهم في صنعها ومن ثم في متابعة تنفيذها، ويعد المشرف العام على التعليم في الولاية المسؤول الأول عن التعليم وكيفية صنع السياسة التعليمية وتنفيذها، وقد قامت بعض الولايات بوضع العديد من السياسات التعليمية الخاصة بالتعليم العام بل وصل الأمر بولاية فلوريدا أن

(1) Diane Ravitch (2000) **Brookings papers on Education Policy** , Borookings institution press , Washington , p 11 .

(2) Marshall Catherine & Douglas Mitchell & Frederick (2002) **Culture and Education Policy in The American states** , the Flamer press , New York , p 2 .



يضع المسؤولون المحليون فيها قانون إدارة مؤسسات التعليم في يد السلطات المحلية⁽¹⁾.

٦- مجلس التعليم المحلي:

يقوم المجلس المحلي بإدارة التعليم في كل مدن وقرى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أعمال هذا المجلس تعيين المدير العام ومساعديه والمعلمين والمناهج والضرائب بعد فرضها.

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية:

إضافة للمؤسسات الرسمية التي تدخل في صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، توجد هناك أيضاً جهات ومؤسسات غير رسمية لها أثرها ودورها الواضح في صنع السياسة التعليمية منها:

١- نقابة المعلمين:

تعد هذه النقابة من أكثر النقابات المؤثرة في صنع السياسة التعليمية، وكان لها دور في حركات الإصلاح التي تمت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

٢- اتحاد الطلاب:

يمثل اتحاد الطلاب قوى الضغط الطلابية، بالإضافة إلى أنه ممثل جيد للطلاب، لذلك نجد أن له دوراً كبيراً في صنع السياسة

(1) Douglas M . Abrams & Michael D . Usdan (1993) **Conflict Competition or Cooperation** , State University of New York press , p 12 .



التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، و لا سيما أنه اتحاد تشكل بطريقة الانتخاب الديمقراطي، وبذلك يكون موصلاً جيداً ورائداً لكل ما يتعلق بشؤون الطلبة، والتي قد تصل مقترحاتهم للرئيس أو المؤسسات التشريعية.

٣- جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية:

تمثل تلك الجمعيات جانبا مهماً من جوانب المحركات المرجعية لمخرجات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تحدد المهارات والمستويات التي يتطلبها السوق المحلي، كما يمكن عد تلك الهيئات مقياساً لجودة التعليم، ومن ثم تدخل في صنع السياسة التعليمية عن طريق تحديد الاتجاهات والمجالات المطلوبة أو الدعم أو التقويم.

٤- هيئات فنية متخصصة:

من الهيئات التي لها دور في صنع السياسة التعليمية بعض الهيئات الفنية، مثل هيئات المهارات والهيئة القومية للعلوم، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية تلك الجهات وأثرها في صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال التقرير الذي قدمته الهيئة الاستشارية الخاصة بتكنولوجيا التعليم عام ١٩٩٥م، حيث كان لتوصياتها عام ١٩٩٧ الجانب المهم في طرح الأفكار المهمة في أثر ودور التكنولوجيا في التعليم^(١).

(1) David E . Shaw (1998) Report to the President on The Use of Technology to Strengthen K-12 Education in the United States : Finding Related Research and Evolution , **Journal of Science and technology** ,New York , Vol 7 . N 2 . p15 .



آلية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

من خلال النظر لتعدد الجهات التي تدخل في صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول بأن التعليم مسؤولية اجتماعية، لا تنفرد به جهة معينة مهما كانت أهميتها، مع الأخذ بالحسبان التفاوت بين سلطة تلك الجهات وتوزعها بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية، وبذلك تدخل جميع قطاعات المجتمع في صنع السياسة التعليمية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، ومع تلك الجهات لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال دور الرأي العام وأهميته في تحريك القضايا التعليمية، ودور وسائل الإعلام التي تعكس كل ما يقع في المجتمع، وإن مرت عملية وضع السياسات التعليمية ببعض التداخلات بين السلطات المحلية والحكومة المركزية، إلى أن تخلت عن بعض الصلاحيات للسلطات المحلية.

والمتأمل لحركات الإصلاح التعليمي والسياسات التي ظهرت في الولايات المتحدة، يجد أنها لم تتم بصورة عشوائية، بل بشكل منظم ومدروس، وتنفذ وفق خطط واستراتيجيات تتوزع بين طويلة وقصيرة المدى، وهذا يحدث بناء على حالة استشعار ما يحدث في المجتمع من تغيرات ومستجدات، تجعل الحاجة للإصلاح ضرورة لا بد منها، فقد تكون هناك سلبيات وجوانب ضعف تحتاج لمعالجة، وقد تكون هناك أفكار إصلاحية واستشراف للمستقبل.



وعملية إصلاح وتطوير السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية عملية ديناميكية، لأنها تتفاعل مع ما يحيط بها من ظروف سياسية واقتصادية، وهذا بالطبع يجعلها تمر بخطوات وإجراءات محددة، تبدأ دائماً بالشعور بالمشكلة وتحديد ما قبل اتخاذ القرار، ثم وضع الحلول والمقترحات، وتنتهي بالتطبيق والمتابعة.

وعندما تصدر القرارات الخاصة بالتعليم، يلاحظ أنها تتمدد على مصادر قانونية أساسية هي:

⊙ الدستور الفيدرالي: على الرغم من عدم وجود نص صريح حول مسؤولية الحكومة عن التعليم، إلا أنها تتابع وتشجع البرامج التعليمية.

⊙ القانون الفيدرالي: وهذا القانون جعل الكونجرس يهتم بمجانية التعليم، لأن ذلك يساعد في حل مشاكل عدة كالبطالة والتوظيف والتدريب.

⊙ قرارات المحكمة الفيدرالية: وهذه القرارات تتعلق بالقضايا الخاصة بالتعليم أو من خلال المذكرات التفسيرية الخاصة بالقوانين التعليمية.

⊙ التنظيمات الإدارية، وهذه التنظيمات تتعلق بإدارة التعليم، سواء على مستوى الولايات أم المستوى المحلي⁽¹⁾.

(1) John H . Walker , Ernest J . Kozma abd Robert P . Green (2000) **American Education Foundation and Policy** , New York , West Publishing Company , p 195.



ومراحل صنع وتنفيذ ومتابعة السياسة التعليمية في الولايات المتحدة تمر بمراحل عدة قبل أن تأخذ شكلها النهائي، وهذه المراحل هي:

١- المرحلة الأولى:

تأتي المرحلة الأولى دائماً من الواقع الاجتماعي ومتطلباته وحاجاته وآماله، حيث تكون هناك مؤشرات تدل على وجود خلل أو بعض المشكلات في النظام التعليمي، مما يجعل أصحاب القرار يستشعرون هذه الجوانب، أو أن تكون هناك أحداث على مستوى العالم نبهت إلى وجود خطر يهدد الولايات المتحدة سياسياً أو علمياً أو ثقافياً أو اقتصادياً، وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٥٧م عندما أطلق الاتحاد السوفييتي (سابقاً) صاروخه الفضائي، أو أن تكون هناك حالة تدمر أو شعور بالاستياء من وضع معين، كما حدث بعد صدور تقرير أمة في خطر عام ١٩٨٣م، أو أن تكون هناك أفكار طموحة وكبيرة كما ظهر في تقرير أمريكا عام ٢٠٠٠ في عهد الرئيس جورج بوش.

إضافة لما سبق يمكن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما طرحت استراتيجيتها التربوية، قامت باستطلاعات للرأي العام حول التربية والتعليم خلال السنوات الماضية، حتى تكون قاعدة ومرجعية معرفية تنطلق منها وتبني عليها سياساتها التعليمية، وقد بينت تلك الاستطلاعات أن هناك شعوراً عاماً حول ضرورة مضاعفة البنية التحتية ومضاعفة عدد



المعلمين والمدارس، بالإضافة للتصورات المستقبلية للتعليم خلال السنوات القادمة، وهذا كله يؤكد على أهمية دراسة واستطلاع الأوضاع العامة للتعليم، والاستفادة بشكل كبير من المشاركة الشعبية في توجيه السياسة التعليمية⁽¹⁾.

لا شك في أن هذه المرحلة تشكل الخطوة الأولى، بل حجر الأساس الذي يمهّد ويوجه المراحل التالية، لأنها تمثل المرجعية الحقيقية للحلول، وأيضا هي التي تنبّه لما يدور في واقع المجتمع، وعلاقة التعليم بذلك.

٢- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تكون معالم الإصلاح أو أسباب الخلل برزت للعيان، مع احتمال وجود التداخل بين العوامل المؤثرة فيما بينها، أو الطموحات التي تنشدها الولايات المتحدة، لذلك يتم تشكيل لجان أو لجنة رئيسية تتفرع عنها لجان أخرى، ويكون أعضاء هذه اللجان على مستوى عالٍ من الأهمية والمسؤولية، والتي قد يرأسها أحيانا وزير التعليم، أو أن تكون تابعة لرئيس الولايات المتحدة، وبعد تشكيل اللجنة يتم تحديد آلية العمل، كدراسة الواقع دراسة علمية، مع التحليل الشامل للعوامل والمسببات، ومن ثم طرح المشكلة على مستوى المجتمع وجمع أكبر قدر من الآراء من جميع قطاعات المجتمع.

(1) Snyder D. P , Greegg Edwards and Chris Folsom (2003) **The Strategic Context of Educational in America** , West Yorkshire , UK , prepared for Publication in On the Horizon K , Vol 10 , p17 .



٣- المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تكون اللجنة قد أحاطت بالموضوع أو المشكلة أو الإصلاح من جميع جوانبه، حيث يتم فرز كل الآراء والمقترحات المقدمة، وهنا يبرز دور كل الجهات في صنع السياسة التعليمية، وبعد رصد كل ردود الأفعال والتوجهات يتم إعداد مذكرة أولية يتم إخطار الجهات المعنية بما توصلت إليه اللجنة، مع ذكر كل التفاصيل التي ظهرت في عمل اللجنة تمهيدا لإعداد التقرير النهائي.

٤- المرحلة الرابعة:

هذه المرحلة تعد الأخيرة بالنسبة لعمل اللجنة، وما قبل الأخيرة لبرنامج الإصلاح وصنع السياسات التعليمية. حيث تضع اللجنة كل تصوراتها ومقترحاتها، وما رصدته من آراء ومن ردود أفعال، وما هي آلية التنفيذ والقوانين اللازمة للبدء في حركة الإصلاح، حيث يعد تقرير نهائي تمهيدا لعرضه على الجهات العليا، سواء على مستوى الوزارة أم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- المرحلة الخامسة:

هذه المرحلة هي الأخيرة في عملية صنع السياسة التعليمية، وإن كان يتبعها متابعة دقيقة لمعرفة مدى تنفيذها أو العوامل التي قد تؤثر سلبا على عملية التنفيذ، وهنا يكون دور السلطات العليا كالبيت الأبيض أو الكونجرس سن القوانين والتشريعات الملزمة لجهات الاختصاص، سواء وزارة التعليم، أم الجهات ذات الصلة،



وبعد عملية التنفيذ تكون هناك تغذية راجعة لمعرفة مدى ما تحقق من السياسة التعليمية، وبذلك تظهر أهمية المؤسسات الحكومية والأهلية في صنع السياسة التعليمية، من حيث الصنع ورسم الخطط والتنفيذ والمتابعة، مما يساعد - بشكل كبير - على تحقيق النجاح للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

تعليق على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تميزت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية عن التجارب الأخرى، في أنها استطاعت أن تتعامل مع واقع اجتماعي متداخل، وقد يكون متباعدا، فالمجتمع الأمريكي يتكون من عرقيات وطوائف مختلفة تحمل كل منها ثقافة خاصة بها، إضافة لاتساع الرقعة الجغرافية لها، ومع ذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تستوعب كل تلك المتناقضات، وحققت نجاحات علمية ومعرفية وتكنولوجية كثيرة، وما التفوق والهيمنة الأمريكية اليوم إلا نتيجة للتطور والسعي الدائم لتحقيق الأفضل.

وفي تجربتها التعليمية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدمج بين خبرة الفرد وخبرة المجتمع، لأن هذا أساس مهم من أساسيات التطوير والتجديد، وهذا ما أشار إليه جون ديوي الذي

(1) Matthew J . Hirschlaand and Sven Stinmo (2003) Correcting the Record : Understanding the History of Federal Intervention and Failure in Securing U . S Educational Reform , **Educational Policy** , Vol 17 , No 3 , p 373 .



كان ينظر للتربية على أنها عملية تجديد بناء خبرة الفرد وخبرة المجتمع^(١)، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت جاهدة للإصلاح التعليمي ومواكبة أي تغيير أو تطور، لذلك يلاحظ أن الإصلاح التعليمي في الوقت الحاضر أصبح يهدف لتطوير المدارس والتخلص من بعض المفاهيم والقضايا التاريخية القديمة، وطرح مفاهيم جديدة كالانتقال من المدارس إلى العمل.

إن الصفة المميزة للإصلاح التربوي والسياسات التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية سعيها للتفوق في التعليم، لذلك سخرت كل الجهود من أجل نجاح سياساتها التعليمية وتحقيق التقدم، مما جعلها دأمة التطوير والتغيير والمتابعة للسياسة التعليمية.

كذلك فإن الولايات المتحدة أو الجهات المسؤولة عن التعليم على وجه الخصوص عندما تضع سياسة تعليمية جديدة أو تصوراً حول إصلاحات معينة تضع معايير في ضوئها تصنع سياستها التعليمية، وتكون هذه المعايير على شكل تساؤلات منها^(٢):

١- من الذي سيذهب للمدرسة؟

٢- ما هدف العملية التعليمية؟

(١) سهام محمود العراقي (١٩٨٤) تاريخ وتطور اتجاهات الفكر التربوي، الإسكندرية، مكتبة المعارف، ص ١٩٧.

(2) Jay D . Scribner , Donaied H . Layton (1995) **The Study of Educational politics** , the Flmer press , London , first published , p 12



- ٣- ما الذي يجب أن يتعلمه الطفل في مرحلة التعليم العام؟
 ٤- من الذي يتخذ القرارات الخاصة بالعملية التعليمية؟
 ٥- من سيمول هذه العملية؟

ومن قراءة تلك التجربة يمكن تحديد النقاط المهمة الآتية:

١- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التعليم المدني أن تجمع بين فئات الشعب الذي ينحدر من عرقيات وطوائف عدة في بوتقة واحدة، وأن توحد تعليمها العام، وبذلك نجحت إلى حد كبير في الاستفادة من التعليم في هذا المجال، خصوصاً عندما أعطته الصفة القومية.

٢- طبقت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب اللامركزية في العمل بشكل كبير وفاعل، مما أعطى للمجالس المحلية ومجالس الولايات أهمية كبيرة في صنع السياسة التعليمية وتوجيهها، وبذلك حققت النهج الديمقراطي الذي تنادي به.

٣- على الرغم من أن الدستور الأمريكي لم يشير صراحة للتعليم في مواده، إلا أن هذا لم يجعل الدولة تتخلى عن دورها في الاهتمام بالتعليم عن طريق تقديم المنح والمساعدات أو المتابعة وطرح الأفكار والمستجدات في الواقع التربوي.

٤- أظهرت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية المشاركة الشعبية الواسعة في صنع السياسة التعليمية، ودورها المهم بدلاً من انفراد جهة واحدة بهذا الدور، لذلك كان للمؤسسات



الرسمية وغير الرسمية إسهامات كبيرة في صنع السياسة التعليمية.

٥- إن التفاعل بين قطاعات المجتمع ومدى مساهمتها في التعليم جعل من التربية في الولايات المتحدة مسؤولية اجتماعية، تهم الجميع وأن نجاحها وإخفاقها سوف ينعكس على المجتمع كافة، مما دعم المسؤولية الاجتماعية في صنع السياسة التعليمية بصورة فاعلة وليست شكلية.

٦- تتم عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة وفق مراحل وخطوات منطقية، تبدأ من واقع المجتمع، أي القاعدة العريضة ثم يكون الاتجاه للأعلى لإصدار القوانين والتشريعات.

٧- كان للسلطات العليا سواء في شخص الرئيس أم الكونجرس الأثر البالغ في متابعة وتوجيه السياسة التعليمية، لذلك يلاحظ أن حركات الإصلاح ارتبطت بأسماء رؤساء الولايات المتحدة، وهذا يسد ذريعة أن المشكلات السياسية الخارجية تعيق عمل الإصلاحات الداخلية، أو أن تأخذ صفة الأولوية على حساب التعليم.

٨- الهدف الأسمى الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه عن طريق السياسة التعليمية دائماً التفوق والتميز، وهذا الهدف في حد ذاته جعل كل من يعمل في مجال التعليم أو المؤسسات ذات الصلة تسعى لتحقيقه.



- ٩ - من أجل سياسة تعليمية قوية وواضحة ومنطقية، ومن أجل إصلاح تعليمي كبير ومهم، وفرت الولايات المتحدة كل إمكانياتها بما يحقق النجاح، أي تسخير كل ما من شأنه أن يفيد في السياسة التعليمية، إضافة للجدية في العمل ورسم السياسات.
- ١٠ - حققت تجربة السياسة التعليمية في الولايات المتحدة شروطاً مهمة في مجال السياسة التعليمية، من أهمها الواقعية والاجتماعية والمشاركة الشعبية، لأنها جعلت الواقع الاجتماعي هو المرجعية لها، إضافة لإشراك قطاعات عدة في رسم السياسة التعليمية.

مدى الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة التعليمية تجربة رائدة، ولا يمكن القول بأنها مثالية مطلقة، ولكن جوانبها الإيجابية كانت كثيرة، وهذا يجعل بالإمكان الاستفادة منها والاقتراب بما يتفق مع واقع المجتمع، فالسياسة التعليمية في الولايات المتحدة تتم وفق آليات وخطط وسياسات تعليمية واضحة ومنطقية، وقد ساعد على تحقيق النجاح في صنع السياسة التعليمية، أن النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية كان دائماً ينادي بتحقيق قيم كبيرة، منها خلق الفرص أمام الفرد لتحسين مركزه الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الإنتاجية في السلع والخدمات، والاستمتاع بالحاضر وخلق الإحساس بأن الحياة طيبة^(١).

(١) هنري تشونسي (د. ت) أحاديث عن التعليم في أمريكا، ترجمة ليلي اللبابيدي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٤٠.



وفي ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تحديد أهم نقاط الاستفادة من تلك التجربة من خلال الآتي:

١- على الرغم من أن الدستور الأمريكي لم يشر صراحة لاهتمام الدولة بالتعليم، إلا أن ذلك لم يمنع السلطات الحاكمة من دعم التعليم.

٢- سعت الولايات المتحدة لتحقيق التميز والتفوق في التعليم، بعد أن تجاوزت مسألة التوسع في التعليم.

٣- تشكلت السياسة التعليمية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المشاركة الشعبية الفاعلة والعريضة، من خلال الجهات الرسمية وغير الرسمية.

٤- تمر مراحل صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة بمراحل متتالية، تبدأ من القاعدة العريضة للمجتمع.

٥- لنقابة المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية دور مهم في رسم السياسة التعليمية.

